

تعديل قانون الانتخابات لا ينهاي الانقسام الطائفي في لبنان

مخاوف متزايدة من تحول البرلمان إلى ساحة مواجهة دائمة

قضية انفجار المرفأ بيد البرلمان المنقسم

بيروت - قالت مصادر سياسية لبنانية إن تحويل ملف التحقيق مع وزراء حالين وسابقين للاشتباه بارتكابهم مخالفات أو جرائم على صلة بكارثة مرفأ بيروت سيدخل القضية في صراعات سياسية لا نهاية لها في ظل ما تعيشه البلاد من أزمات مختلفة. ورات تلك المصادر أن تحويل الملف إلى البرلمان، وهو الجهة المسؤولة عن التحقيق مع المسؤولين الذين يتمتعون بالحصانة، يرمي الكرة إلى جهة معروفة بكثرة صراعاتها وتحتمل إلى الحسابات السياسية أكثر من أي شيء آخر.

ويطالب اللبنانيون بإجراء تحقيق عادل وشفاف في عملية الانفجار التي أودت بحياة نحو 200 لبناني وأثرت بشكل كبير على مختلف مناحي الحياة في العاصمة اللبنانية. ورفضت الرئاسة والحكومة في لبنان إجراء أي تحقيق دولي في الحادثة، التي يتهم بجانب كبير من المسؤولية عنها حزب الله المدعوم من إيران.

ويأتي كتاب المحقق العدلي فادي صوان الموجه إلى البرلمان اللبناني بعد مطالعة أعدتها النيابة العامة التمييزية ورات فيها أن ملاحقة الوزراء على مخالفات أو جرائم محتملة ارتكبوها خلال توليهم مهامهم الوزارية تقع ضمن اختصاص المجلس الأعلى لمحكمة الرؤساء والوزراء، وذلك بالاستناد إلى حالات سابقة أوقف فيها القضاء العدلي محاكمة وزراء لعدم الاختصاص.

والبرلمان هو مقر المجلس الأعلى لمحكمة الرؤساء والوزراء. وقال مصدر قضائي لوكالة الصحافة الفرنسية إن القاضي صوان طلب من البرلمان إجراء التحقيقات مع وزير الأشغال في حكومة تصريف الأعمال ميشال نجار، وأسلافه يوسف فينانوس وغازي العريضي وغازي زعيتر، ووزير المالية في حكومة تصريف الأعمال غازي ورنى وسلفه علي حسن خليل، ووزيرة العدل في حكومة تصريف الأعمال ماري - كلود



تغيير بعيد المنال

وتتصاعد الضغوط في لبنان لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة تماشياً مع مطالبات الحراك الشعبي الذي انطلق في 17 أكتوبر العام الماضي.

ولا يزال لبنان يعيش على وقع أزمة سياسية واقتصادية عميقة أثرت على شتى مناحي الحياة في البلاد. ويبحث الفاعلون السياسيون عن توافقات شبه غائبة بين القوى والأحزاب السياسية بسبب سياسات مرتبطة بحركة أمل وحزب الله. ولا تزال أزمة تشكيل حكومة جديدة بقيادة زعيم تيار المستقبل سعد الحريري تراوح مكانها بفعل الخلافات على الأسماء والمناصب مع الرئيس ميشال عون.

ويرى مراقبون أن الدعوات المتتالية لفتح قضايا خلافية على شاكلة القانون الانتخابي والتكليف على قضايا دون غيرها، توجي بأن هناك جهات سياسية مستفيدة من الوضع الراهن تعمل على الإبقاء على حالة الفراغ الحكومي والوضع المتنازم للاقتصاد لتحقيق أهدافها السياسية.

ويتهم سياسيون لبنانيون حزب الله بمحاولة حرف الأنظار بمعينة حليفه الشيعي حركة أمل عن قضايا أساسية يطالب بها جمهور عريض من اللبنانيين ويمتثل في محاربة الفساد المتفشى في مؤسسات الدولة.

«حرف الأنظار عن انفجار المرفأ والفسل الاقتصادي والتضخم والفساد والتدقيق الجنائي».

وأحيث المطالبات بتعديل القانون الانتخابي سجلاً قديماً جديداً في البلاد بشأن التسييمات الطائفية المتبعة. وكان لبنان قد نظم انتخابات تشريعية عام 2018 وفق نظام نسبي جديد قسم البلد إلى 15 دائرة، يختار فيها الناخبون 128 نائباً، هم أعضاء مجلس النواب.

وشهدت عمليات الاقتراع السابقة عملية نمطية كلاسيكية كان يورفها قانون عام 1960 المتأسس على قاعدة الأغلبية البسيطة. ويشبه سياسيون لبنانيون في السابق القانون الانتخابي المعدل عام 2017 بأنه يشبه مخلوقاً تمت صناعته بما يتناسب مع مصالح واضعته، لكنه بعد خروجه من القمقم بدا مفاجئاً ومخيفاً للجمع.

وقال النائب الآن عون عن كتلت لبنان القوي، إنه «تقدم باقتراح ترحيل موضوع قانون الانتخاب إلى طاولة الحوار الوطني لأنه المكان المناسب لطرحه».

وأضاف أن «الحوار كان هادئاً وعميقاً ومسؤولاً خلال الجلسة التي حصلت، وحاوينا تثبيت أن النقاش يجب أن يُسلم بوجود قانون انتخاب قائم، ونحن أمام طرح يحاكي أموراً دستورية وتغييراً في النظام السياسي».

الانتخابات النيابية «يحتاج إلى وقت وإلى حوار وطني حقيقي يؤدي إلى تحقيق المرجو من أي تطوير تحت سقف الدستور وتحت سقف ما سمي بالطائف وغيره من القوانين مرعية الإجراء».

ويحمل سياسيون لبنانيون الأكثرية السياسية في مجلس النواب ممثلة بالتيار الوطني الحر وحركة أمل وحزب الله المسؤولية عن اتساع نطاق الإنهيار الحاصل في لبنان على أكثر من صعيد.

وقال النائب عن كتلت «الجمهورية القوية» بيار بوعاصي، إن «طرح البحث في قانون الانتخاب خادع، لأن وراء الشكل المرتبط باحترام الدستور والطائف هناك أمر خطير جداً يتعلق بصحة التمثيل السياسي ويخلق قلقاً كبيراً عند القواعد المجتمعية والسياسية المسيحية، تحديداً التي عاشت تجربة سيئة جداً بين عامي 1990 و2005 وترفض أن تتكرر».

وأضاف أن موضوع التعديلات يطرح تساؤلات بشأن «الضموم والتوقيت والانعكاسات» على لبنان، مشيراً إلى أن «مجلس النواب هو مساحة الحوار الوحيدة بين اللبنانيين والخوف من أن يتحول إلى ساحة مواجهة».

وحذر بوعاصي من أن الطرح المتكرر لتعديل قانون الانتخاب قد يخلق توتراً في الشارع، معبراً في الوقت نفسه عن خشيته من أن يكون الطرح هدفة

أدخلت مطالبات حركة أمل، التي يتزعمها رئيس البرلمان نبيه بري، بضرورة تعديل القانون الانتخابي، الطبقة السياسية في دوامة من السجلات، وأثارت جملة من التساؤلات بشأن الأهداف من طرح التعديل في هذا التوقيت الذي يمر فيه لبنان بأسوأ أزمة سياسية واقتصادية.

بيروت - أعاد طرح تعديل قانون الانتخابات في لبنان إلى الواجهة مستوى الخلافات المتشعبة في البلد الذي يبحث عن حلول عاجلة لمشكلاته المتفاقمة جراء استمرار الجمود السياسي في ملف تشكيل حكومة جديدة، أو الانتهاء من معالجة تداعيات الانفجار الكبير الذي شهده مرفأ بيروت في أوائل أغسطس الماضي.

ويزامن السجل داخل مجلس النواب حول تعديل قانون الانتخابات فتح ملفات لا تقل أهمية بشأن التدقيق الجنائي في مصرف لبنان المركزي، ونقل ملف التحقيقات الجنائية في حادثة انفجار بيروت إلى البرلمان، الأمر الذي أثار مجموعة من التساؤلات حول «توايا حرف الأنظار»، وإعادة فتح قضايا جدلية في لبنان.

وتزعمت حركة أمل، التي يرأسها رئيس البرلمان نبيه بري، المطالبة بتعديل قانون الانتخاب. وتتساءل معارضون للتعديل عن «أسباب طرحه في الوقت الراهن ولمصلحة من».

جورج عدوان
تعديل قانون الانتخاب يستهدف تغيير النظام السياسي

وقال نائب رئيس حزب القوات اللبنانية والنائب البرلماني جورج عدوان، إن «أي رهان على تأجيل الانتخابات ساقط، لأن هناك قانوناً سارياً ويمكن أن تحصل الانتخابات على أساسه».

وشدد عدوان على أن مطلب القوات هو إجراء انتخابات مبكرة، معتبراً أن ما يطرح في مجلس النواب «لا يتعلق بتغيير قانون الانتخاب، بل بتغيير النظام السياسي في لبنان».

من جانبه، قال نائب رئيس البرلمان إليي الفرزلي، إن موضوع قانون

«شركاء السودان» يزيح الحرية والتغيير عن صدارة المشهد

عودة حماس وفتح إلى المصالحة

لامتنصاض الضغوط

غزة - عكست تصريحات قيادات بارزة في حركتي فتح وحماس عن قرب استئناف مسار المصالحة المتعثرة بين الطرفين، عمق الأزمة التي تعيشها الحركتان في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.

وقال صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إن مسار المصالحة مع فتح «لم يعد إلى المربع الأول»، وذلك بعد موجة جديدة من التراسق السياسي الإعلامي على خلفية عودة العلاقات الأمنية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

وأوضح العاروري في تصريحات تلفزيونية مساء الأربعاء أن «العودة إلى المربع الأول أمر غير وارد لديهم أو لدى حركة فتح»، مشيراً إلى مواصلة «الجهود في مسار المصالحة، وأنه جرت اتصالات وتعثرت لأسباب وستستكمل المصالحة حتى إنهاء الانقسام».

وجاءت تصريحات القيادي في حماس بعد تصريح لأمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب تحدث فيه عن قرب استئناف لقاءات المصالحة مع حماس، بعد خلافات طرأت بشأن توقيت تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية. ويرى مراقبون أن الكلام المكرر لقيادة حركتي فتح وحماس عن قرب استئناف المصالحة أو عدم العودة إلى المربع الأول في الانقسام يستهدف بالأساس امتصاص الضغوط الداخلية والخارجية. واحتضنت القاهرة مؤخرًا لقاءات وفود سياسية من فتح وحماس للبحث في سبل تحريك الملف الداخلي الفلسطيني.

أخرى قائمة بناءً على ردة الفعل الشارع، ومن غير المنتظر أن تظهر قوى الحرية والتغيير مواقف موحدة، لأنها تعاني من عدم وجود قيادة قوية تستطيع تسيير القرارات السياسية.

وذهب البعض من المراقبين، للتأكيد على أن تصعيد الحديث عن إعلان «مجلس شركاء الفترة الانتقالية» محاولة للتغلب على الأزمات العديدة التي تواجه توزيع مقاعد المجلس التشريعي على قوى المدنية والعسكرية.

وتسببت هذه الأزمات في إرجاء تشكيل المجلس التشريعي إلى نهاية العام الجاري، وهناك قناعة عامة بأن الكيان الجديد سيمارس صلاحيات التشريعي، ما يمهّد الطريق لغرض الطرف عن تشكيله قبل نهاية العام، وتوجيه الاهتمام لإعادة تشكيل مجلسي السيادة والوزراء.

ونذكر المحلل السياسي الفاتح وبيدي، أن السودان يشهد ولادة عسيرة لحاضنة سياسية جديدة بعد أن تدهورت شعبية قوى الحرية والتغيير، التي تواجه تصريفاتها بانتقادات شعبية عديدة، بما يصيب في صالح الحركات المسلحة والعسكريين الذين ينتهزون الفرصة للهيمنة على هيكل الحكم الفاعلة، على أن تكون باقي القوى تحت قيادة شخصيات محسوبة على الجيش في النهاية.

ولفت في تصريح لـ «العرب» إلى وجود حالة من الغليان المتكثوم في الشارع جراء تمدد العسكريين في السلطة المدنية، وقد تواجه بعض التحركات بالمزيد من المظاهرات في مناطق متفرقة وتوقيات متباينة، انتظاراً للحظة فارقة قد تجلب معها توافقاً حول ضرورة النزول إلى الساحات والميادين مجدداً.

ويرى هؤلاء، أن سحب البساط من تحت أقدام القوى الأساسية التي شكلت تحالف الحرية والتغيير لن يكون سهلاً، وأن الانسحابات التي شهدها تحالف الحرية والتغيير، رمت إلى منع توسيع نفوذ المكون العسكري من خارج هيكل الحكم الانتقالي.

وأكد عضو المكتب السياسي لحزب الأمة، إمام الحلو، أن الفترة الانتقالية تمر بمرحلة انتقالية ثانية بدأت منذ التوقيع على اتفاق السلام، وتكون الغلبة فيها للحركات المسلحة والمكون العسكري الذي استغل تفكك وتشرذم التحالف الحكومي لتقوية نفوذه.

ورجح في تصريح لـ «العرب»، أن تكون هناك نسخة ثالثة يعاد فيها النظر في شكل السلطة الانتقالية مع توقيع اتفاق سلام مع حركتي عبدالعزيز الحلو وعبدالواحد محمد نور، قبل الوصول لحطة الانتخابات.

وأوضح أن السلطة الحالية تجس نبض الشارع والقوى السياسية بشأن التوافق حول وثيقة المجلس التي خرجت للعلن، وتبقى فيها حظوظ تمثيل قوى

يختص في فض النزاعات والخلافات بين شركاء الحكم في المرحلة الانتقالية، والتوافق حول السياسات العامة للحكومة، ما يضمن التشاور مع جميع الأطراف دون استئثار طرف بعينه على مفاصل القرار.

وأضاف في تصريح لـ «العرب» أن هناك مشاورات تجري الآن على العدد النهائي لأعضاء المجلس، لأن وثيقة تشكيله النهائية لم تحظ بتوافق جميع أطراف الحكم الانتقالي.

وشهد السودان خلال الأيام الماضية نقاشات موسعة بشأن كيفية توزيع مناصب المجلس الجديد على المكونات المدني والعسكري والفصائل المسلحة، وطالبت لجان المقاومة أن تكون ممثلة فيه، بينما اعترضت قوى منسحبة من التحالف الحكومي على ميل كفة المجلس الجديد للمكون العسكري، الذي نجح في إحداث توافقات عديدة مع قيادات في الجبهة الثورية، والتي أخذت مسافات سياسية بعيدة عن الأحزاب المدنية.

وبخلت الحركة الشعبية شمال، جناح عبدالعزيز الحلو، على خط القوى المناوئة للمجلس الجديد، واعتبرت لائحة تشكيله، «تامراً صريحاً على أهداف وشعارات ثورة ديسمبر، وتشكل عائقاً أمام التغيير الشامل الذي يحققت لتطلعات السودانيين».

واعتبرت الحركة أن تمرير المجلس بالصورة المعلنة حالياً يخلق الطريق أمام التفاوض معها حول جذور الأزمة في السودان، وسيصبح مجلس الوزراء بلا صلاحيات، ويتحول إلى كيان دستوري هاملي لا دور له.

ويخشى متابعون، أن يحول المجلس بتشكيلته المتوقعة دون تحقيق مدنية

الخرطوم - تستعد السلطة الانتقالية في السودان لإعلان عن تشكيل «مجلس شركاء المرحلة الانتقالية»، الذي سيضم القوى المدنية في تحالف قوى الحرية والتغيير والجيش العسكري في مجلس السيادة ورئيس الوزراء والحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام.

ويهدد الكيان الجديد، الذي يضم طيفا واسعاً من القوى السياسية، الطريق لتراجع قوى تصدرت المشهد السياسي منذ الإطاحة بنظام عمر حسن البشير.

وعكس تشكيل المجلس طبيعة التغييرات التي طرأت على موازين القوى، بعد نجاح المكون العسكري في حسم ملفات عديدة لصالحه دون أن يواجه معارضة قوية.

وبدا استقبال وفد إسرائيلي في الخرطوم، الإثنين، في غياب الحكومة وعدم علمها به، علامة على أن الجسم



مرحلة انتقالية جديدة